الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.9

الجمعية العامة

Distr.: Limited
23 October 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية

البند ٥١ (ج) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية

السودان*: مشروع قرار

أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية لعام ٢٠٠٩[(١)]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

271009 271009 09-57548 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[٢] وإعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ لتمويل التنمية[٣]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٤]،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ تعرب عن القلق من أن التأثير السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية لم ينته فصولا وما زال يهدد بشكل خطير القدرة على تحمل الديون لدى البلدان النامية عبر جملة أمور منها تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي وضرورة زيادة الاقتراض من أجل التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة،

وإذ تعرب أيضا عن القلق من أن التوقف المؤقت عن تسديد الديون، وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون لم تعطَ دورا كافيا بوصفها أدوات لمنع أزمة الديون وإدارتها بهدف التخفيف من تأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان النامية،

وإذ تعرب كذلك عن القلق من أن كمية الموارد المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل، في إطار الاستجابة العالمية لهذه الأزمة، لا تكفي هذه البلدان لمعالجة مشاكل ديونها الخارجية الناشئة عن هذه الأزمة،

وإذ تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وأنه لا يمكن التأكيد بما يكفي على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، بما في ذلك في مجال إدارة الديون، في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف بضرورة تكميل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام

---

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) انظر القرار ٦٣/٢٣٩.

(٤) انظر القرار ٥٥/٢.

(٥) انظر القرار ٦٠/١.

البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تؤكد على أن القدرة على تحمل الديون أساسية لدعم النمو، وإذ تُبرِز أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الديون في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تنوه بالتقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وإذ تعرب عن القلق من أن أربعة عشر بلدا من البلدان الفقيرة الأربعين المثقلة بالديون والمستوفية للشروط لم تبلغ بعد نقطة الإنجاز في إطار المبادرة، وإذ تعرب عن القلق العميق من أن بعض شروط الحصول على الديون، فضلا عن الشروط المرتبطة بالسياسات المطبقة على بعض البلدان المشاركة، تعرض للخطر قدرات هذه البلدان على زيادة حجم استثماراتها في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى التي تتماشى مع الأولويات الوطنية وخطط التنمية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد أهمية التصدي للتحديات التي تصادفها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تلاقي صعوبات في بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تعرب عن القلق من أن بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال ترزح تحت أعباء ثقيلة من الديون، ويتعين عليها أن تتجنب تراكما جديدا لأعباء ديون لا يمكن تحملها بعد بلوغ نقطة الإنجاز في إطار هذه المبادرة، والتي لا يزال العديد منها مصنفا بأنه معرض بدرجة عالية لخطر الوقوع في عجز عن تسديد الديون حتى بعد إتمام هذه المبادرة،

وإذ تعرب عن القلق من أن عددا من البلدان المثقلة بالديون من خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما برحت عاجزة عن الحصول على تمويل من المؤسسات المالية الدولية بشروط ميسَّرة لتوفير السيولة وإدارة الأزمات، مما يؤدي إلى تفاقم أعباء ديونها التي لا يمكن تحملها،

وإذ تعرب عن القلق أيضا إزاء الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في إيجاد حل دائم لمشاكل ديونها الخارجية، وإزاء تضررها جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تؤدي إلى عكس مكاسب التنمية،

واقتناعا منها بأن تعزيز فرص وصول السلع والخدمات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٦]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب وهادف لتحقيق التنمية، لمشاكل ديون البلدان النامية؛

٣ - **تسلّم** بضخامة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وبطابعها المتعدد الأبعاد والمخاطر الكبيرة التي تشكلها على قدرات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على تحمل الديون، وتشدد على ضرورة وضع سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون بتوفير موارد إضافية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دون ربط ذلك بشروط نظراً إلى أن التوازن بين تمويل الديون والتوقف المؤقت عن تسديد الديون، وإعادة هيكلتها وتخفيف أعبائها يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

٤ - **تلاحظ أيضا** أن الضغط المالي الإضافي الممارَس على البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرات القائمة لتخفيف عبء الديون، يفرض قيودا على قدراتها على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **تشدد** على ضرورة مساعدة البلدان النامية في مواجهة هذه الأزمة دون أن يُطلب منها تكبد مستويات لا يمكن تحملها من الديون ودون زيادة خطر تعرضها للسقوط مجددا في أزمة ديون أخرى، وتدعو إلى توفير تمويل ميسَّر ومستند إلى المنح للبلدان النامية لمساعدتها في التصدي للأزمة، وتشجع البلدان المتقدمة النمو على تخصيص موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية في مواجهة الآثار المترتبة على الأزمة؛

٦ - **تنوه** بتوفير صندوق النقد الدولي طريقة تخفف عبء الفوائد على البلدان المنخفضة الدخل في شكل مدفوعات معدومة الفوائد لمرافق الإقراض بشروط ميسرة حتى نهاية عام ٢٠١١، كما تدعو إلى وقف اختياري مؤقت للاستدانة فيما يتعلق بالديون الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل حتى عام ٢٠١١ بما يوفر لها حيزا ماليا هي أمسّ ما تكون بحاجة إليه لمواجهة الأزمة؛

---

(٦) A/64/167.

٧ - **تلاحظ بقلق** أن صندوق النقد الدولي يواصل اقتراح برامج مسايِرَةٍ للاتجاهات الدورية ومستندة إلى المشروطية، والتنبؤ بتوقعات نمو مفرِطة في التفاؤل، ما من شأنه أن يفاقم تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في القدرة على تحمل الديون، وتؤكد كذلك أنه لا بد من القيام، من باب الأولوية، بإجراء إصلاح شامل ومعجَّل للصندوق؛

٨ - **تشدد** على أهمية مساعدة البلدان النامية في إدارة عمليات اقتراضها، بناء على طلبها، وفي تجنب تراكم الديون التي لا يمكن تحملها، بما في ذلك عن طريق بناء قدراتها على إدارة الديون واستخدام المنح والقروض الميسرة؛

٩ - **تدعو** إلى إجراء مراجعة عاجلة للإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز القدرات على تحمّل الديون، بهدف زيادة شفافيته وموضوعيته، وتعرب عن القلق من أن البلدان النامية لم تستشَر في الاستعراض الأخير الذي أُجريَ للإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز القدرات على تحمّل الديون وتدعو في هذا الصدد إلى المشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية بصورة علنية وشفافة في عمليات الاستعراض المقبلة؛

١٠ - **تنوه** بأهمية الإقراض والاقتراض وتشدد على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين مسؤولية منع نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون؛

١١ - **تدعو** إلى تقديم مساعدة محايدة وعلنية وشفافة، تشمل المساعدة التقنية، عند الطلب، بغية تعزيز القدرة على إدارة الديون، والقدرات على التفاوض وإعادة التفاوض، بما في ذلك تسوية الخلافات الناجمة عن الديون الخارجية ومطابقة البيانات المتعلقة بالديون بين الدائنين والمدينين، من أجل تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ عليها؛

١٢ - **تكرر التأكيد** على أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر الكثير من العوامل على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة الاستمرار في مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتُبرز ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، ومع التسليم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يراعيا، لدى تقييمهما مسألة القدرة على تحمل الديون، التغيرات الجوهرية الناجمة عن أمور عدة، منها الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في شروط التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وكذلك التغيرات الناجمة عن تأثير التطورات في الأسواق المالية ومواطن الضعف في النظام النقدي

والمالي الدولي، وأن يواصلا تقديم معلومات بشأن هذه المسألة من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

١٣ - **تشدد** على أن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، وتحقيق نجاح في مواجهة المشاكل الهيكلية للتنمية، كما تشدد على تأثير القضايا المنظومية على التنمية في البلدان وعكس اتجاه المكاسب، وعلى أن الإصلاح الذي سيجرى لاحقا للنظام المالي الدولي يجب أن يفضي إلى تعزيز نظام مالي ونقدي جامع؛

١٤ - **تلاحظ بقلق** أنه رغم التقدم المحرز، لا تزال بعض البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تصنَّف على أنها معرضة بدرجة عالية لخطر الوقوع مجددا في عجز عن تسديد الديون، وتدعو إلى التنفيذ التام وفي الوقت المناسب للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وإلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان لإنجاز عملية المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع على إحراز تقدم لإنجاز عملية تخفيف عبء الديون؛

١٥ - **تحث** الجهات المانحة على كفالة أن تكون التزاماتها إزاء المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكمِّلة للتعهدات القائمة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتشدد على أنه لا بد للجهات المانحة من أن تقدم تعويضا كاملا على أساس التقاسم المنصف للأعباء الناجمة عن التكاليف التي تتكبدها المؤسسات المالية المختصة فيما يتعلق بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون؛

١٦ - **تشجع** على مواصلة تحسين تبادل المعلومات على أساس طوعي بين جميع الدائنين والمقترضين بشأن عمليات الاقتراض والإقراض؛

١٧ - **تنوه** بإنشاء مرافق إقراض جديدة تابعة لصندوق النقد الدولي استجابةً لهذه الأزمة، وتدعو إلى إجراء استعراض مستمر لمرافق الإقراض الجديدة، وتهيب بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المضي في تقديم مساعدة مرنة وميسَّرة وسريعة التوزيع ومدفوعة مسبقا بهدف مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على تخطي الفجوات في التمويل؛

١٨ - **تدعو** إلى النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على المنح وغير ذلك من أشكال التمويل الميسَّر، وفي إلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية

والمتعددة الأطراف المستوفية الشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الديون أو إعادة هيكلتها إلى حد كبير لصالح البلدان النامية غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك استكشاف آليات من أجل التصدي على نحو شامل لمشاكل ديون تلك البلدان؛

١٩ - **تشجع** نادي باريس على أن يراعي، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط والثغرات التي تواجهها في التمويل؛

٢٠ - **تؤكد** ضرورة المعالجة الفعالة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، بوصفه وسيلة عملية لمعالجة هذه المسألة، وتنوه بتركيز الإطار الحالي للقدرة على تحمل الديون المستخدَم لتحليل حالة الديون الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل على ديناميات الديون المتوسطة الأجل بصفة أساسية؛

٢١ - **تشير** إلى التغير في تكوين الديون السيادية الآخذة بالتحول بصورة متزايدة من ديون عامة خارجية إلى ديون محلية بهدف سداد الخصوم المستحقة بالعملات الأجنبية، وتلاحظ أن مستويات الدين المحلي يمكن أن تخلق تحديات أخرى في مجال إدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين العام، وتشدد على أهمية إيجاد هياكل آمنة للديون، وتدعو إلى تعزيز إمكانات إدارة المستويات الجديدة من الدين المحلي بهدف الحفاظ على مجمل القدرة على تحمل الدين العام؛

٢٢ - **تلاحظ** أن سياسات الإصلاح المالي وترسيخ الأسواق المالية ما برحا يعززان قدرات مقترضي القطاع الخاص على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وتلاحظ أيضا أن زيادة كبيرة طرأت في السنوات الأخيرة على حصة مجمل الديون الخارجية الطويلة الأجل المستحقة من مقترضي القطاع الخاص، حتى باتت هذه الديون تشكل نصف اقتراض القطاع الخاص، وتلاحظ كذلك أن ديون الشركات تشكل غالبية الديون الخارجية القصيرة الأجل للبلدان النامية، وتدعو إلى إيجاد الحيز اللازم لوضع السياسات في البلدان النامية في معالجة حالات عدم ملاءة الشركات الناشئة عن الأزمة الاقتصادية والمالية؛

٢٣ - **تدعو** إلى تعزيز الآليات القائمة لمنع أزمات الديون وإدارتها، بما في ذلك من خلال التعاون مع القطاع الخاص؛

٢٤ - **تحث** على مواصلة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية رصد التدفقات المالية على الصعيد العالمي وآثارها على استعادة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقدرة على تحمل الديون؛

٢٥ - **تدعو** الدائنين والمدينين إلى مواصلة استكشاف إمكانية القيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه، باستخدام آليات مبتكرة من قبيل مقايضة الديون، بما في ذلك مقايضة الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٦ - **تؤكد** ضرورة مواصلة اتخاذ تدابير فعالة من أجل معالجة مشاكل ديون أقل البلدان نموا، بطرق منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا للدائنين من القطاعين العام والخاص؛

٢٧ - **تدعو** البلدان المانحة إلى أن تواصل جهودها، آخذة في الاعتبار التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون، وذلك من أجل زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية التي يمكن أن تسهم في القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلّم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات بينها الصحة والتعليم، مع المحافظة في الوقت نفسه على القدرة على تحمل الديون؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام إجراء دراسة وتقديم مقترحات محددة لإصلاح آليات رصد ومراقبة وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية، بما في ذلك المنهجية التي تتبعها، بهدف تحسين الشفافية والمساءلة، والتصدي لمشاكل تضارب المصالح مع هدف إجراء تقييم موضوعي للبلدان والشركات؛

٢٩ - **تدعو** إلى اتباع نهج معزَّز في معالجة مشاكل الديون السيادية، وتقرر في هذا الصدد إنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة تدرس خيارات إجراء إعادة هيكلة للديون وإيجاد آلية تسوية ضمن الأمم المتحدة، بما يضمن إسماع صوت المدينين وتحقيق المعاملة المتكافئة لجميع الدائنين والمساواة في معاملة الدائنين والقدرة على التنبؤ بصورة قانونية؛

٣٠ - **تهيب** بالمجتمع الدولي الإسراع في تقديم المساعدة وإبداءَ المرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية بعد انتهاء الصراع، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على القيام بالخطوات الأولى على طريق إعادة الإعمار الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٣١ - **تهيب** بالدائنين إبداء مرونة إزاء البلدان النامية المتضررة جراء الكوارث الطبيعية بما يسمح لها بمعالجة مشاكل ديونها؛

٣٢ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به أن يدعم بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية من أجل إدارة الأصول والخصوم المالية وأن يعزز إدارة الديون التي يمكن تحملها بوصف ذلك جزءا مكملا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

٣٣ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المختصة وأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين، إلى تكثيف تعاونها فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون والقدرة على تحمل الديون؛

٣٤ - **تدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الدعم المالي فيما يتعلق بأنشطة بناء قدرات البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الديون؛

٣٥ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ التزامات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٣٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمِّن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجه البلدان النامية، واستعراضا للجهود المبذولة لبناء القدرة على إدارة الدين، ولا سيما الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة؛

٣٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، بندا فرعيا بعنوان ''أزمة الديون الخارجية والتنمية''.